SINAI Journal of Applied Sciences 10 (2) 2021 271-288

Available online at www.sinjas.journals.ekb.eg
SCREENED BY SINAI Journal of Applied Sciences
iThenticate Professional Plagiarism Prevention
Print ISSN 2314-6079
Online ISSN 2682-3527
ARU-EGYPT SJAS Trust Science | It Creates

METHODS OF SOCIAL PROTECTION FOR THE RURAL FAMILY IN ISMAILIA GOVERNORATE

Raed A. Salama[1*] and Marwan M. Hassan[2]

1. Dept. Econ. and Rural Develop., Fac. Environ. Agric. Sci., Arish Univ., Egypt.
2. Dept. Inst. Mang. Fam. and Childhood, Fac. Home Econ., Arish Univ., Egypt.

ARTICLE INFO
Article history:
Received: 09/08/2021
Revised: 31/08/2021
Accepted: 19/09/2021
Available online: 19/09/2021
Keywords:
Methods of Social Protection,
Social Protection,
Rural Family.

ABSTRACT
The research aimed to identify the methods of social protection and the degree of utilization from the respondents' point of view. The research was conducted in Ismailia Governorate, and seven villages were selected from the governorate, so that each village represents one of the seven governorate centers. Using both frequencies, percentages, mean, standard deviation, simple correlation coefficient, multiple linear regression, and a reduced model (rising stepwise regression). The research reached many results, the most important of which are the following: The results showed that most of the respondents understand the meaning of the concept of social protection, and the study showed that there are 27 methods of social protection, and the average degree of benefit from them ranges between (1.22-2.63) degrees, The method that benefited the most was the right of rural people to vote and elections, with an average score of 2.63, and the least was the method of rural participation in development projects with an average score of 1.22. The results of the study showed that the ten independent variables studied together explain about 31.1% of the total variance in the total degree of the respondents' benefit from social protection methods.

مقدمة

لا شك في أن العولمة كانت لها انعكاساتها السلبية بما أدت إليه من تفاوتات اقتصادية بين مختلف الدول، وارتفاع نسبة الفقر في معظم الدول، وتعرض الفقراء للحرمان والتهميش، وفي ظل البرامج التي تضعها الدول لعلاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية من خلال حلول جذرية، ربما تشتد وطأتها على الفئات المستضعفة في المجتمع. ومن ثم يبدو التحدي الأكبر في كيفية تحقيق التوازن بين عمليات الإصلاح من جانب وتوفير الحماية الاجتماعية للمواطنين من جانب آخر. ومن هنا تبدو أهمية برامج الحماية الاجتماعية للفئات المستضعفة في المجتمع **(العشري، 2020: 30)**.

ولهذا تعد الحماية الاجتماعية ركيزة مهمة لتفعيل التنمية الاجتماعية ومتلازمة في حدوثها معاً، بمعنى أنه كلما زادت قوة التنمية الاجتماعية تبلورت جهودها في الحد من الظواهر السلبية، كما زادت قوة منظومة الحماية الاجتماعية تبعا لذلك والتي تكاد تتداخل في أهدافها مع التنمية في سعيها لتحقيق الحياة الكريمة للإنسان **(فانوس، الباشا، 218)**.

وقد يؤدي الفشل في حماية الفئات المستضعفة إلى حدوث آثار اجتماعية سلبية دائمة، على سبيل المثال ممكن أن يؤدي ذلك إلى ضعف النمو البدني والفكري للأطفال نتيجة عدم الوصول إلى الغذاء الكافي والصحة والتعليم وقد تواجه الأسر الفقيرة عواقب وخيمة نتيجة ظروفها الخاصة، مثل اعتلال الصحة أو فقد سبل العيش علاوة على الآثار الاجتماعية السلبية على العمال في القطاع غير الرسمي **(عبدالباقي، 2012)**.

ويؤثر الفقر المنتشر في مصر بشكل غير متناسب على لأطفال بتقليل فرصهم في البناء والإنماء مع تأثيرات طويلة المدى، في عام2013 كان يعيش 9.2 مليون طفل مصري (0- 17 عامًا) في فقر نقدي شديد، كما أن هناك 7.5 مليون طفل إضافيين معرضون للفقر الشديد بمعدلات استهلاك بالكاد أعلى من خط الفقر **(الجهاز المركزي للإحصاء، 2015؛ اليونيسف، 2015)**.

وتعيش الكتلة الأكبر من الأطفال الذي يعانون من الفقر الشديد في ريف الوجه القبلي 4.9 مليون طفل يعيشون في فقر، ولكن المحافظات الحضرية بها جزء كبير من الزيادة في الفقر خلال الأعوام الماضية **(جهاز**

* **Corresponding author: E-mail address:** raed@aru.edu.eg
https://doi.org/10.21608/sinjas.2021.89939.1039
© 2021 SINAI Journal of Applied Sciences. Published by Fac. Environ. Agric. Sci., Arish Univ. All rights reserved.

تطوير العشوائيات، 2013). ويشير تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام 2007 أن مصر تقع في المركز 111 على قائمة الدول الأكثر فقراً **(سليمان، 2008)**.

والريف المصري لم يصله سوى 30% فقط من السلع المدعومة وأن الريف يعيش فيه أكثر فئات المجتمع فقرًا ممن يستحقون معاش الضمان الاجتماعي، وتضم العشوائيات ما يقرب من 12 مليون شخص يعانون الفقر. وهذا بدوره يعكس صور العنف والجريمة وأطفال مشردة وبيئة ملوثة تدفع أطفال هذه المناطق إلى الانحراف. ويشير تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى وجود 14 مليون مصري تحت خط الفقر، بينهما 4 مليون لا يجدون قوت يومهم **(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2017).**

وللتصدي للفقر بفعالية ودعم التنمية البشرية والاقتصادية على المستوى القومي، فمن الضروري إصلاح الحماية الاجتماعية من نظام يعتمد على دعم الاستهلاك يستفيد منه الأغنياء بالأساس إلى نظام التحويلات النقدية يستهدف الفقراء خاصة الأسر التي بها أطفال **(كوكبوم وآخرون، 2014)**.

وفي هذا السياق تسعى الإستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة 2030 في إطار محور العدالة الاجتماعية، إلى تحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية، ومن خلال توفير الإحتياجات الأساسية للأسر التي تعيش في فقر مدقع وتوفير الرعاية الصحية للفئات الأولى، وحماية ذوي الإحتياجات الخاصة وتوفير عمل لائق مستمر للفقراء ومحدودي الدخل **(العشري، 2020)**.

ومما سبق نجد أن غالبية سكان الريف من الفقراء والمهمشين وصغار الحائزين وغيرهم من الفئات محدودة الدخل الذين يعانون من عدم الإندماج الاجتماعي في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية لمجتمعهم، وقد ظهر ذلك واضح بعد ظهور فيروس كورونا وتوقف اقتصاد العالم ومنها مصر، الذي يعاني منه المواطنين ومنهم الريفيين بصفة خاصة، وقد تجلى ذلك في القطاع الزراعي الذي يعيش أغلب سكان الريف عليه وكذلك يتسم القطاع الزراعي بالعمالة الموسمية أو العمالة غير المنتظمة التي أولت الدولة رعاية خاصة بهم ضمن برامج الحماية الاجتماعية لهم، ولهذا سعت الدراسة الحالية لمعرفة أساليب الحماية الاجتماعية للأسرة الريفية بمحافظة الإسماعيلية.

ومن هنا انطلقت مشكلة البحث في محاولة للإجابة على عدة تساؤلات وهي:

1- ما هو مفهوم الحماية الاجتماعية من وجهة نظر المبحوثين؟

2- ما هو مستوى استفادة الأسر الريفية من أساليب الحماية الاجتماعية بمنطقة البحث؟

3- ما هي درجة استفادة المبحوثين من أساليب الحماية الاجتماعية التي تقدمها الدولة للأسر الريفية؟

4- ما هي العوامل المرتبطة والمحددة لاستفادة المبحوثين من أساليب الحماية الاجتماعية المتبعة بالريف المصري بمنطقة البحث؟

أهـداف البحـث

1- التعرف على مفهوم الحماية الاجتماعية من وجهة نظر المبحوثين بمنطقة البحث.

2- التعرف على مستوى استفادة الأسر الريفية من تحقيق أساليب الحماية الاجتماعية بمنطقة البحث.

3- التعرف على استفادة المبحوثين من أساليب الحماية الاجتماعية التي تقدمها الدولة للأسر الريفية من وجهة نظرهم لكلاً على حدى.

4- التعرف على العوامل المرتبطة والمحددة لاستفادة المبحوثين من أساليب الحماية الاجتماعية المُتبعة بالريف المصري بمنطقة البحث.

5- التعرف على الأهمية النسبية للمتغيرات المُستقلة الأكثر تأثيراً في أساليب الحماية الاجتماعية للأسر الريفية.

الإطـار النظـري والمرجعـي

تعتبر الحماية الاجتماعية عاملاً أساسيًا في تحقيق السلام الاجتماعي، كما تعتبر ضرورة لتماسك المجتمع وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمن القومي **(وهبة وآخرون، 2017)**.

والحماية الاجتماعية تتضمن في سعيها آليات متنوعة لبناء مجتمع تسوده العدالة والاستقرار والمساواة، كما يتضمن سعيها أيضاً تخفيف حدة الفقر والتهميش والاستبعاد الاجتماعي، وكذلك توفير فرص العمل، وإعادة تأهيل العنصر البشري بما يحقق التنمية المستدامة، ويحاصر الظواهر السلبية التي تبدد استقرار البناء الاجتماعي، كما تسعى إلى تحقيق الانتماء للأفراد وفي ظل التناقضات التي تصيب الأفراد باليأس **(منظمة العمل العربية، 2001)**.

وتعرف برامج الحماية الاجتماعية على أنها سياسات ووسائل تعالج شتى صنوف الضعف الذي تعاني منه فئات السكان في المجتمع. وهدفها هو وقاية الناس من المخاطر والصدمات المتعددة وكسر دائرة الضعف والفقر المفزعة، وتركز هذه البرامج على أسباب عدة للفقر والاستبعاد الاجتماعي وفي وسعها أن تطلق الطاقات الانتاجية الكامنة لدى الأشخاص القادرين على العمل، وثمة حوار مستمر بشأن حدود سياسات الحماية الاجتماعي **(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010)**.

ولكن بشكل عام تتألف الحماية الاجتماعية من ثلاث مكونات رئيسية وهي:

1- الضمان الاجتماعي: وهو الحماية من المخاطر والمصاعب على مدى الحياة (من قبيل فقدان الدخل، واعتلال الصحة والشيخوخة) المصممة بشكل أساسي للحيلولة دون وقوع العاملين النظاميين وغير الفقراء في الفقر وتشمل البرامج القائمة على اشتراكات وغير قائمة على اشتراكات.

2- المساعدة الاجتماعية: وهي تحويلات اجتماعية نقدية أو عينية لدعم الفقراء وتمكينهم، وتقوم هذه البرامج في العادة على الاشتراكات.

3- جهود الإدماج وسياسات سوق العمل: وهي مصممة لتعزيز قدرة الفئات المهمشة على الإستفادة من الخدمات والبرامج الاجتماعية، والالتحاق بأسواق العمل **(الأونكاد، 2013)**.

وأدت الأزمة الاقتصادية العالمية ما بين عامي (2008-2009) إلى الانتقال من نهج قائم على الإحتياجات إلى آخر قائم على الحقوق في مجال الحماية الاجتماعية، وبالتالي الاهتمام ببرامج الحماية الاجتماعية على كل من المستوى الوطني والدولي، وعليه أطلق مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعنى بالتنسيق في عام 2009 مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية وهو نظام حماية اجتماعية شامل وتعددي ينشئ روابط بين مكوناته، ولكنه ليس بديلاً لمؤسسات الضمان الاجتماعي، وفي عام2012 اعتمدت الدول الأعضاء الـ185 في منظمة العمل الدولية بالاجتماع الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية **(الأمم المتحدة، 2013)**. وتم وضع نظام اجتماعي شامل يهدف إلى تغطية أربع ضمانات أساسية على الأقل: الحصول على الرعاية الاجتماعية الصحية الأساسية وبما فيها رعاية الأمومة، ضمان الدخل الأساسي للأطفال، ضمان الدخل الأساسي للأشخاص في سن العمل غير القادرين على كسب دخل كاف ولا سيما حالات المرض والبطالة والأمومة والعجز، الضمان الدخل الأساسي لكبار السن. بالإضافة إلى ذلك شدد توافق أراء سول لمجموعة العشرين بشأن التنمية الهادفة إلى تحقيق النمو المشترك (2010) بشكل خاص على آليات الحماية الاجتماعية التي تدعم النمو المستدام والشامل للجميع واعترفت الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+20 في عام 2012 بأهمية الحماية الاجتماعية في تعزيز النمو والتنمية الشاملين للجميع **(الأمم المتحدة، 2013)**.

وتُعرف الحماية الاجتماعية "على أنها مجموعة من البرامج التي تهدف إلى تمكين الفقراء من خلال تزويدهم بالمهارات المطلوبة، والأصوات التي تحقق لهم الحرية من الحاجة والخوف وتزويدهم بحقوقهم للعيش بكرامة وتتطرق الحماية الاجتماعية إلى المجموعات التي تتعرض لمخاطر كبيرة وتهدف إلى حمايتها من نتائج العمليات الاقتصادية والمساواة والترويج للرخاء الاجتماعي والتلاحم الاجتماعي، وتشمل الحماية الاجتماعية الخدمات المقدمة للعاطلين عن العمل وإمكانية الحصول على التعليم والخدمات الصحية وشبكات السلامة وغيرها **(هاشم، 2014)**.

وتعرف على أنها مجموعة من السياسات والبرامج العامة والخاصة التي تقوم بها المجتمعات في مواجهة مختلف حالات الطوارئ للتعويض عن غياب أو انخفاض كبير في الدخل من العمل، وتوفير المساعدات للأسر ذات الأطفال، وكذلك تزويد الناس بالرعاية الصحية والإسكان **(Bhalla and Laperyre, 2004)**.

ويعرف **شوشان (2008)** الحماية الاجتماعية بأنها مجموعة من الآليات والأنشطة المترابطة التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتحرير الإنسان من ضغوط الحاجة والعوز والحرمان، والحد من خسائره وحمايته من الأزمات بكافة أشكالها، واتخاذ التدابير التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من الغذاء والتعلم والصحة، وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة، بما يؤدي إلى إعلاء قيم المواطنة وإذكاء روح التكافل الاجتماعي وترسيخ الشعور بالانتماء.

وهي تقدم للفقراء وغير الفقراء من أجل مساعدتهم على مواجهة المخاطر الجسيمة وهذا ما أشار إليه التعريف الخاص للحماية الاجتماعية حسب التقرير الأوربي حول التنمية والذي يعرفها على أنها "مجموعة محدودة من الإجراءات لمعالجة أوجه القصور في حياة الناس من خلال التأمين الاجتماعي بتوفير الحماية لهم ضد المخاطر والمحن في جميع مراحل الحياة، ومن خلال المساعدة الاجتماعية، بتقديم الأموال والتبرعات العينية لدعم الفقراء وتمكنهم من خلال جهود الإدماج التي تعزز قدرة المهمشين على الحصول على التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية **(هاشم، 2014)**.

وعرفت منظمة **العمل الدولية الحماية الاجتماعية (2012)** بأنها مجموعة شاملة من الاستراتيجيات القائمة على دور الحماية والتي ترمي إلى حماية العمال في أماكن عملهم في الاقتصاد المنظم وغير المنظم من ظروف العمل غير العادلة والخطرة وغير الصحية، وترمي أيضاً إلى إتاحة الخدمات الصحية وتوفير دخل أدنى للأشخاص الذين لا يتجاوز دخلهم خط الفقر ودعم الأسر التي لديها أطفال فهي تعويض فقدان دخل العمل الناتج عن المرض أو البطالة أو الأمومة أو العجز أو فقدان عائل الأسرة أو الشيخوخة.

وتعرف الحماية الاجتماعية بأنها "مجموعة متكاملة من التدخلات تشمل إجراءات الحماية والتدابير الوقائية والتعزيزية والتمويلية **(Aven, 2009)**.

وتستهدف إجراءات الحماية ما يلي:

1- شبكات الأمان للدخل والاستهلاك في تجانس فترات الأزمات أو الإجهاد (مثل برامج المساعدة الاجتماعية للفقراء الذين يعانون من فقر مزمن).

2- التدابير الوقائية تسعى لتجنب الحرمان (مثل التأمين الاجتماعي والمعاشات مثل استحقاقات الأمومة).

3- التدابير التعزيزية تهدف إلى تعزيز قدرات ومتوسط دخل حقيقي وتوفير الفرصة وسلامة الإنطلاق للخروج من براثين الفقر.

4- التدابير التمويلية تسعى إلى معالجة شواغل العدالة الاجتماعية والاستبعاد من خلال التمكين الاجتماعي (مثل العمل الجماعي لحقوق العمال، وبناء سلطة وصوت في صنع القرار بالنسبة للمرأة) **(مركز بصيرة لبحوث ودراسة الرأي العام، 2014)**.

وأجمع الباحثون على أن لنظم الحماية الاجتماعية الحديثة وظيفتان أساسيتان هما:

وظيفة مظلة الأمان

التي ينبغي أن تتضمن تزويد كل فرد من أفراد المجتمع بالحد الأدنى لمستوى الإيرادات النقدية وخدمات الرعاية الصحية والاجتماعية مما يتيح للفرد حياة اجتماعية ذات مغذى.

وظيفة الحفاظ على الدخل

والتي تتيح لأفراد المجتمع النشطين اقتصادياً أو المقيمين بناء الاستحقاقات التي تمنح لهم بالحفاظ على مستوى جيد من المعيشة أثناء فترات البطالة أو المرض أو الولادة أو الشيخوخة أو العجز أو الوراثة، وحين يتعذر الحصول على أشكال آخرى من الإيرادات والنشاط **(عوض، 2014)**.

ويرى البعض أن الحماية الاجتماعية لها جانبان هما: الأول وهو الحماية المادية والمتمثلة في العون الاجتماعي والأمن الاجتماعي والتأمين الصحي. والثاني متعلق بالجانب الإنساني ويتضمن الديموقراطية وحرية الرأي وحرية التعبير والإحساس بالأمان وحقوق الإنسان، كما يقسم بعضهم الحماية الاجتماعية إلى الحماية في مرحلة الطفولة من عمالة الأطفال والتسرب من التعليم، والتأمين الصحي في المدارس، والحماية الاجتماعية في مرحلة الشباب من تعليم مناسب وفرص عمل ومسكن مناسب، وحمايته من تزييف الوعي، والحماية في مرحلة الشيخوخة ضد المرض، والمعاش المناسب، ودار المسنين، وحماية المرأة بإعطائها حقها في الحضانة، وحقها في الميراث، وحقها في إدارة أموالها، وحقها في تولي المناصب القيادية **(وهبة، 2017)**.

وفي إطار الحماية الاجتماعية قامت الحكومة المصرية مؤخراً بتبني برنامجاً طموحاً للإصلاح الاقتصادي يستلزم تنفيذ برامج ومشروعات حماية اجتماعية من شأنها تخفيف الآثار السلبية المحتملة على الطبقات الفقيرة والهشة **(فانوس، الباشا، 2017)**. وحيث تنتمي مصر إلى قائمة الدول التي تقع ضمن الحد المتوسط الأدنى للدخل، ويبلغ معدل الفقر بها 27.8% في عام2015، وتعد مصر من الدول التي تصنف على أنها مستورة للغذاء، مما يجعلها عرضه بشكل كبير لصدمات أسعار الغذاء العالمية وتقلبات أسعار الصرف، ويبلغ الإنفاق على الغذاء حوالي 41% من إجمالي الإنفاق الأسري "المنزلي" في مصر ترتفع هذه النسبة إلى 51% بين العشير الأفقر. ومن ثم فإن أي نوع من التضخم "ارتفاع الأسعار"، والذي وصل مؤخرًا إلى 31%، الناتج عن تقلبات أسعار الصرف وإصلاح دعم الطاقة أو أي صدمات آخرى في أسعار الغذاء، سوف يصل مدى تأثيره إلى الغالبية العظمى من الأسر **(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2015)**.

ووفقاً لتقارير **(وزارة المالية، 2017)** فقد أقرت الحكومة المصرية مؤخراً حزمة من إجراءات الحماية الاجتماعية في يونيو2017 علقت الدولة 85 مليار جنيه إنفاق اجتماعي تم توزيعه على بنود إنفاق الحماية الاجتماعية التالية: أولاً: الدعم الغذائي ويتمثل في زيادة الدعم النقدي الشهري للفرد على بطاقات التموين من 21 إلى 50 جنيه بما يسمح بزيادة شهرياً لكل كمية السلع الممكن شراؤها بنسبة 14%. ثانياً: برنامج تكافل وكرامة ويتمثل في زياد الدعم النقدي بنحو 100 جنيه شهرياً لكل المستفيدين من مشروع تكافل وكرامة. ثالثاً: المعاشات ويتمثل في زيادة المعاشات بـ 15%. رابعاً: الأجور (علاوات الموظفين) ويتمثل في إقرارعلاوات قدرها 14% إلى 20% بحد أدنى 65 جنيه مرتين في إطار موازنة 2018/2017 للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية والكوادر الخاصة على التوالي. خامساً: حد الإعفاء الضريبي ويتمثل في زيادة حد الإعفاء الضريبي من 6500 جنيه إلى 7200 جنيه. سادساً: ضريبة الأطيان على الأراضي الزراعية ويتمثل في وقف العمل بضريبة الأطيان على الأراضي الزراعية لمدة ثلاث سنوات.

وعليه تساهم الحماية الاجتماعية كمنهج أو آلية في تحقيق التوازن للمجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال زيادة أو تحقيق الأمن لأرباب الأسر ومساعدتهم على استقرار أحوالهم المعيشية بزيادة مقدرتهم على مجابة الازمات الاقتصادية والصحية والبيئية، كذلك بالمساهمة في تحقيق المساواة والعدالة في المجتمع عن طريق إتاحة فرص التعليم والعلاج والتغذية ورفع مستوى الاستهلاك لديهم من السلع الأساسية، وأيضاً من خلال إرساء قيم التماسك الاجتماعي وإتاحة فرص العمل بتنمية قدراتهم وتوفير مناخ اجتماعي مستقر خال من الصراعات والنزاعات بين فئات المجتمع **(Norton, 2001)**.

وتنطلق الدراسة الحالية من نظريات الحاجات الإنسانية حيث تعتبر نظرية الحاجات من أنسب النظريات حيث ينطلق البحث الحالي من نظرية ماسلو للحاجات الإنسانية،

وهي نظرية سلوكية يمكننا من خلالها أن نعرف طبيعة الدوافع السائدة لدي كل جماعة وكل فرد، وذلك من خلال معرفة الظروف التى يعيشها الفرد أو الجماعة (**العبيدي، 2009**).

ويري ماسلو أنه يوجد العديد من الحاجات لكل انسان يريد تحقيقها واشباع رغباته فيها عن طريق فعل الكثير من التصرفات والأفعال لكي يصل إليها، كما تنص النظرية على ان حاجات الإنسان غير المشبعة تسبب له إحباط وتوتر وآلالام نفسية حادة، وأنه يجب إشباع الحاجات الدنيا قبل الحاجات العليا.

وقد حدد ماسلو فى نظريته بتدرج الحاجات إلى خمس واسماها بالدوافع او الدافعية حيث عُرف الدافع على انه عبارة عن عملية سيكولوجية أي نفسية داخل الفرد تدفعه نحو تحقيق هدف معين، وأن استمرارية وجود الدافع هو استمرارية وجود الهدف وهو معيار الطموح، ويمر الدافع عند الشخص بعدة خطوات وهي الحاجات، التوتر، التحفيز، النشاط، إزالة المثير، استعادة التوازن الحيوي للشخص (**مصطفي، 2015**).

وتتدرج الإحتياجات الإنسانية من قمة هرم ماسلو حتي القاع وهي بالترتيب: الذات، احتياج الإنسان إلى التقدير، احتياجات الإنسان الاجتماعية، احتياجات الإنسان الاجتماعية، احتياجات الإنسان إلى الأمان احتياجات الإنسان الاساسية والفسيولوجية، ويلاحظ أن نظرية ماسلو للحاجات مبنية على الرغبات والدوافع وهي تتدرج من الحاجات الفسيولوجية إلى تأكيد او تحقيق الذات، ومن هنا نري أن آليات وأساليب الحماية الاجتماعية ببرمجها المختلفة التي توجه الريفيين هي عملية اشباع للرغبات الريفيين الفقراء والمهمشين اولاً من مأكل ومسكن وتأمين صحي كحاجات اولية ثم تنظر النظرية الي احتياجات الإنسان الي الأمان بصوره المختلفة وهي ما تسعي اليه برامج الحماية الاجتماعية ثم الحاجات الي علاقات الذات، حيث أن برامج الحماية الاجتماعية تركز أكثر على الحاجات الاساسية وهى تتفق مع نظرية الحاجات كما ان النظرية تسعي إلى ما أبعد من ذلك وهذا أيضاً ما تسعي اليه برامج الحماية الاجتماعية في الدول المتقدمة.

الدراسات السابقـة

في دراسة **حسن (2018)** توصل إلى أن آليات الحماية الاجتماعية في كل من المجتمع الزراعي التقليدي والمجتمع الصحراوي قد تمثلت في توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي، وتقديم الخدمات البيطرية، وتوفير السلع التنموية، ومعاش تكافل وكرامة، وتوفير الخدمات الصحية بالمستشفيات، وخدمات تطعيم الأطفال، وتوفير الأجهزة الشرطية وجد أن مستوى الرضا عن آليات الحماية الاجتماعية كان متوسطا في المجتمعين وأن أهم المتغيرات ذات العلاقة الارتباطية قد تمثلت في سن المبحوث، ودرجة المشاركة الاجتماعية الرسمية.

وفي دراسة **فانوس والباشا (2018)** توصل الباحثان إلى أن إدراك الريفيين لمفهوم الحماية الاجتماعية بمنطقة البحث تتمثل بشكل أساسي في مساعدة الفقراء، وذوي الاحتياجات الخاصة والتأمين عليهم ورفع مستوى معيشتهم. كما توصل الباحثان إلى وجود ثمانية متغيرات مستقلة وهي درجة الانفتاح الثقافي، ودرجة الرضا عن الخدمات المجتمعية، ودرجة الانتماء للمجتمع المحلي، وسن المبحوث، والدخل الشهري لأسرة المبحوث، وحجم حيازة الحيوانات المزرعية، وعدد سنوات تعليم المبحث، وحيازة المشروعات الانتاجية حيث تسهم هذه المتغيرات في تفسير التباين في درجة أهمية أساليب الحماية الاجتماعية وفقاً لآراء أرباب الأسر، حيث بلغت نسبة الإسهام نحو 36% من التباين الكلي.

وفي دراسة **وهبة وآخرون (2017)** توصل الباحثين إلى أن أكثر آليات الحماية الاجتماعية المتعلقة بالاحتياجات الأساسية والأكثر توفرا تختلف في توافر المآكل والملبس ومياه الشرب والكهرباء والطرق وكانت أقلها خدمات التعليم والصحة والتصنيع الزراعي، وكانت آليات الحماية المتعلقة بتقدير الذات اتسمت بالانخفاض الشديد أو عدم التواجد، كما أظهرت الدراسة إلى أن هناك العديد من آليات الحماية الاجتماعية في مجال تداول وتشارك المعرفة غير متوفرة تمثلت في عدم وجود إعلام محايد ومسئول وقوانين الحماية للملكية الفكرية، والتشريعات المنظمة لإنشاء المواقع الاخبارية ونشر المعلومات، وأوضحت النتائج أن الريفيين يفضلون ان تشمل آليات الحماية الاجتماعية جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية مع ضرورة التوازن والدمج ما بين الدعم المالي النقدي وتنمية القدرات، وكذلك التكامل بين الدور الحكومي والأهلي أو التطوعي.

وفي دراسة **هاشم (2016)** عن آليات الحد من الفقر في الريف المصري، هدفت الدراسة الكشف عن آليات الحد من الفقر في الريف المصري من خلال شبكات الحماية الاجتماعية وأشكال الحماية الاجتماعية التي تعمل بالريف المصري ومصادرها وأساليبها، وآليات شبكات الحماية الاجتماعية في الحد من الفقر داخل المجتمع من أجل معالجة الفقر، والتوصل إلى استراتيجية عمل تقيم شبكات الحماية الاجتماعية لتوحيد الجهد من أجل الحد من الفقر والكشف عن المعوقات التي تواجه شبكات الحماية الاجتماعية في مكافحة الفقر ووصولاً إلى رؤية مستقبلية للحد من الفقر في مصر.

وتوصل **هاشم (2015)** في دراسته أن مصر تتخذ العديد من الأشكال والآليات للحماية الاجتماعية بهدف تحسين نوعية حياة الفئات الفقيرة والمهمشة ويشمل البحث السياسات الاجتماعية في مواجهة الفقر، وعناصر الحماية الاجتماعية، وآليات الحماية الاجتماعية وما تضمنه الدستور المصري الجديد2014 بشأن الحماية الاجتماعية وبرامج الحماية الاجتماعية في مصر متضمنة ما تقدمه وزارة الشئون الاجتماعية والصندوق الاجتماعي للتنمية، وصولاً

إلى رؤية مستقبلية، حيث توصل البحث إلى أن هناك خطوات نحو تحقيق آليات الحماية الاجتماعية وبرامجها المختلفة في مصر تمثلت في إجراء المسوح والدراسات للفئات الاجتماعية المهمشة، والدفع من أسفل إلى أعلى، والتمكين الاقتصادي لتحقيق التمكين الاجتماعين وتم تأسيس مشروعات استراتيجية لتحقيق الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى التزام الدولة بتحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين.

يستخلص من الدراسات السابقة التي أتيحت للباحث ما يلي:

1- أنه يوجد ندرة في إجراء الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع.

2- أن جميع الدراسات ركزت على أساليب وبرامج الحماية الاجتماعية ولم تظهر مدى استفادة المبحوثين من هذه الأساليب، إلا دراسة **حسن (2018)** أوضحت رضا المبحوثين عن أساليب الحماية الاجتماعية.

3- يمكن للدراسة الحالية أن تستفيد من الدراسات السابقة في صناعة فروض البحث الحالي وكذلك تفسير بعض النتائج التي يمكن التوصل إليها في هذا البحث، بالإضافة إلى المساعدة في كيفية قياس المتغير التابع في الدراسة الحالية، وكذلك اختيار منطقة الدراسة، وطريقة اختيار العينة وحجمها.

الفـروض البحثيـــة

1- توجد علاقة معنوية بين درجة استفادة المبحوثين من أساليب الحماية الاجتماعية كمتغير تابع والمتغيرات المُستقلة المدروسة وهي: سن المبحوث، وحجم الأسرة، والدخل الشهري، وعدد غير العاملين بالأسرة في سن العمل، ودرجة الانتماء للمجتمع المحلي، وقيادة الرأي، والوعي بمشكلات المجتمع المحلي، والرضا عن الخدمات بالقرية، وحجم الحيازة الأرضية الزراعية، وحجم الحيازة الحيوانية.

2- توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المُستقلة المدروسة مجتمعة، وبين درجة استفادة المبحوثين من أساليب الحماية الاجتماعية كمتغير تابع.

3- تسهم كل من المتغيرات المُستقلة المدروسة إسهاماً معنوياً في تفسير التباين الكلي في درجة استفادة المبحوثين من أساليب الحماية الاجتماعية كمتغير تابع.

ولاختبار صحة الفروض البحثية تم وضع الفروض الإحصائية المناظرة لها في صورتها الصفرية كالتالي:

1-لا توجد علاقة معنوية بين درجة استفادة المبحوثين من أساليب الحماية الاجتماعية كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة المدروسة.

2-لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة مجتمعة وبين درجة استفادة المبحوثين من أساليب الحماية الاجتماعية كمتغير تابع.

3-لا تسهم كل من المتغيرات المستقلة المدروسة اسهامًا معنويًا في تفسير التباين الكلي في درجة استفادة المبحوثين من أساليب الحماية الاجتماعية كمتغير تابع.

الطريقــة البحثيـــة

منطقة البحث

أجري هذا البحث بمحافظة الإسماعيلية، وتضم محافظة الإسماعيلية سبعة مراكز إدارية. وقد تقرر اختيار قرية من كل مركز، والقرى المختارة هي القرى الأكثر احتياجًا بكل مركز وفقًا لمبادرة حياة كريمة التي أعلن عنها رئيس الجمهورية وكانت القرى المختارة هي قرية السلام مركز القنطرة شرق، وقرية النصر مركز القنطرة غرب، وقرية أم عزام مركز القصاصين، وقرية الحجاز مركز الإسماعيلية، وقرية الهايس مركز فايد، وقرية السبع أبار غربية مركز أبوصير، وقرية أبو عاشور مركز التل الكبير، وبلغ عدد الاسر بكل قرية من القري السبع المدروسة على الترتيب كالتالي: 426 أسرة بقرية السلام، 315 أسرة بقرية النصر، 335 أسرة قرية ام عزام، 405 أسرة قرية الحجاز، 325 أسرة قرية الهايس، 307 أسرة بقرية السبع ابار غربية، 332 أسرة بقرية ابو عاشور (مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار بمحافظة الاسماعيلية، 2020)، وبذلك بلغ عدد الاسر بالقري السبع المدروسة 2450 أسرة ريفية اعتبرت شاملة البحث.

شاملة البحث وعينته

بلغت شاملة البحث 2450 أسرة ريفية وقد تقرر أخذ 10% من شاملة البحث لتصبح عينة الدراسة، وبذلك بلغت العينة 245 أسرة ريفية وزعت على القري السبع المدروسة بواقع 35 أسرة ريفية بكل قرية تم اختيارهم بطريقة عشوائية بسيطة واعتبر رب الأسرة هو مصدر جمع البيانات.

أسلوب جمع البيانات

استخدم الاستبيان بالمقابلة الشخصية كأداة لجمع البيانات، وذلك بعد اختبار صلاحية استمارة الاستبيان لتحقيق أهداف البحث، وتم جمع البيانات خلال شهري يناير وفبراير 2021.

قياس المتغيرات البحثية

المتغيرات المُستقلة

1-سن المبحوث: تم قياسه بسؤال المبحوث عن سنه وقت جمع البيانات وهو رقم مطلق وتراوحت أعمار المبحوثين ما بين (31-66) سنة وتم تقسيمه إلى ثلاث فئات.

2-حجم الأسرة: وتم التعبير عنه بعدد أفراد أسرة المبحوث كرقم خام، وتراوح عدد أفراد أسرة المبحوث ما بين (2-7) فرد وتم تقسيمه إلى ثلاث فئات.

3-الدخل الشهري للمبحوث: تم الحصول عليه كرقم خام، وتراوحت دخول المبحوثين ما بين (1400-7500) جنيه وتم تقسيمه إلى ثلاث فئات.

4-عدد أفراد الأسرة غير العاملين في سن العمل: ويقصد به عدد أفراد الأسرة الذين في سن العمل وعاطلين وتم التعبير عنه كرقم خام وتراوح عدد أفراد الأسرة غير العاملين ما بين (صفر- 3) فرد وتم تقسيمه إلى أربع فئات.

5-درجة الانتماء للمجتمع المحلي: ووقد قيس هذا المتغير بمقياس مكون من تسعة بنود تتعلق بمدى الارتباط والمحافظة على مجتمعه المحلي، وكانت استجابات المبحوثين تندرج على مقياس ثلاثي لكل بند هي موافق، سيان، وغير موافق، وأعطيت الأوزان الرقمية 3- 2، 1 على الترتيب، وقد جمعت درجات المبحوث لكل بنود المقياس لتعبر عن الدرجة الكلية لانتماء المبحوث لمجتمعه المحلي، وعند حساب معامل الثبات لهذه البنود التسعة مع الدرجة الكلية وجد أنها 0.72 وهو معامل ثبات مرتفع ويصلح للقياس وتراوحت درجات المبحوثين ما بين (9-27) درجة وتم تقسيمه إلى ثلاث فئات متدرجة تصاعديًا.

6-قيادة الرأي: ويقصد بها قيادة الرأي التي يتمتع بها المبحوث في قريته وتم قياسها عن طريق سؤال المبحوث عن لجوء الريفيين إليه طلبا للنصح والمشورة في عشر مجالات مختلفة وكان الاستجابات على كل بند ما بين دائماً، وأحياناً، ونادراً، وأعطيت درجات 3، 2، 1 على الترتيب وتم حساب معامل ثبات المقياس فوجد أن معامل الفات كرونباخ له 0.68 وهو معامل ثبات مقبول ويصلح للقياس وتراوحت درجات المبحوثين ما بين (10-30) درجة، وتم تقسيمه إلى ثلاث فئات متدرجة تصاعدياً.

7-حجم الحيازة الحيوانية: تم التعبير عنها بعدد الحيوانات التي يمتلكها المبحوث وتم التعبير عنها كرقم خام، وتراوح عدد حيوانات المبحوثين ما بين (1-6) حيوانات.

8-حجم الحيازة الزراعية: تم قياسها بعدد القراريط التي يمتلكها المبحوث بكل السبل وهو رقم مطلق وتراوحت الحيازة الزراعية ما بين (صفر-230).

9-الوعي بمشكلات المجتمع المحلي: تم قياس هذا المتغير من خلال ثلاث أبعاد فرعية هي أن يقوم المبحوث بتحديد أهم خمس مشكلات موجودة في مجتمعه المحلي ويرتبها حسب أهميتها النسبية ويعطي المبحوث درجة عن كل مشكلة يحددها ويرتبها المبحوث ودرجة عن معرفة كل جهة تحل له المشكلة، والبعد الثاني أن يحدد الجهات المسئولة عن حل هذه المشكلات، والبعد الثالث معرفة الخدمات التي يمكن أن تقدمها له الجهات المسئولة عن حل هذه المشكلات ويعطي درجة في المعرفة، وصفر في حالة عدم المعرفة وتم جمع الدرجات للحصول على الدرجة الكلية للوعي بمشكلات المجتمع المحلي، وتم حساب معامل ثبات المقياس ووجد أنه 0.78 وهو معامل ثبات مرتفع ويصلح لأغراض القياس وتراوحت درجات المبحوثين على هذا المقياس ما بين (3-8) درجة.

10-الرضا عن الخدمات بالقرية: ويقصد به مدى رضا المبحوث عن الخدمات بالقرية على مقياس يتكون من عشرة عبارات تعبر في مضمونها عن الخدمات وما تحققه من عوائد حيث أعطيت العبارات الإيجابية 3، 2، 1 والسلبية 1، 2، 3 وكان استجابات المبحوثين على العبارات ما بين (راضي، راضي لحد ما، غير راضي) ثم جُمعت درجات العبارات العشر لتعبر في مجملها عن الدرجة الكلية لمتغير الرضا عن الخدمات بالقرية، بحساب معامل ثبات البنود العشر مع الدرجة الكلية وجد أن معامل الفا كرونباخ يساوي 0.74 وهو معامل ثبات مرتفع إلى حد ما وبناءًا عليه فهو يصلح لأغراض القياس وتراوحت درجات المبحوثين ما بين (10-30) درجة.

قياس المتغير التابع: أساليب الحماية الاجتماعية

ويقصد بها في هذا البحث درجة استفادة المبحوثين من آليات تحقيق الحماية الاجتماعية للأسر الريفية وتم قياسها بنحو 27 أسلوب تغطي جميع جوانب حياة الأسر الريفية حيث سئل المبحوث عن درجة الاستفادة من كل أسلوب من الأساليب المطروحة عليه على مقياس ثلاثي وهي استفادة عالية، متوسطة، لا توجد استفادة وأخذت الدرجات 3، 2، 1 على الترتيب، والأساليب هي : المساعدة الاجتماعية للفقراء، التأمين الصحي للريفيين، والتأمين ضد المخاطر، والحماية من إصابات العمل والعجز، دعم السلع الأساسية، مساعدة المرضى وذوي الإحتياجات الخاصة، والتأمين ضد الفقر والجهل، تقديم الدعم المادي للفقراء والمهمشين، وجود نظام عادل لإيجار الأراضي الزراعية، العدالة في توزيع الأراضي المستصلحة، دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي، توفير الإقراض والتمويل المناسب للزراع، إنشاء صندوق للتأمين على المحاصيل الزراعية والحيوانات ضد المخاطر، توفير سكن صحي وأمن، وجود نظام تأمين ضد البطالة، تشجيع إقامة روابط للمزارعين ومنظمات الزراع، الاهتمام بالعلاج وتوفير برامج الرعاية الاجتماعية اللازمة له، التشجيع على حرية التعبير عن الرأي واحترام آراء الآخرين، وجود زراعة تعاقدية على المحاصيل الزراعية تعتمد وجود سياسة سعرية للفلاح، مشاركة الريفيين في المشروعات التنموية بالقرية، التسويق التعاوني للفلاح، تعليم الريفيين وحقهم في التعليم، تحقيق الاستقرار الاجتماعي للريفيين وعلاج

الفقراء بالمجان، ودخل مناسب للفقراء، والحق في الانتخابات والتصويت. وتم جمع البنود السبعة وعشرون معاً للحصول على الدرجات الكلية لاستفادة المبحوثين من أساليب تحقيق آليات الحماية الاجتماعية حيث تراوحت درجات استفادة المبحوثين ما بين (27-81) درجة، وعند حساب معامل الثبات للبنود السبعة والعشرون مع الدرجة الكلية للاستفادة فوجد أن معامل الفا كرونباخ يساوي 0.69 وهو معامل ثبات معقول إلى حد كبير ويصلح للقياس.

أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة

تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة البيانات وتحقق أهداف الدراسة وهي المتوسط الحسابي، التكرارات، النسب المئوية، معامل الإرتباط البسيط، معامل الإنحدار الخطي المتعدد، والإنحدار التدرجي الصاعد لتحليل وتفسير النتائج.

النتائـــج ومناقشتها

خصائص عينة البحث

أظهرت النتائج المعروضة بجدول 1 أن أعمار المبحوثين تتراوح ما بين (30-66) سنة، وأن أغلب المبحوثين 51.02 يقعون في فئة أعمار الكبيرة التي تتراوح ما بين (55-66) سنة، وأن عدد أفراد الأسرة يتراوح ما بين (2-7) فرد، وان أكثر من نصف المبحوثين يتراوح عدد أفرادها من (6-7) فرد، وأن أكثر المبحوثين 41.63% منهم يقعون في فئة الدخول المتوسطة التي تتراوح ما بين (3435- إلى 5466) جنيه، وأن دخول أفراد العينة تتراوح ما بين (1400-7500) جنيه، وأن ما يقرب من نصف المبحوثين 49.81% لديهم أكثر من ثلاثة أفراد في سن العمل لا يعملون، وأن نحو 6.12 منهم لا يوجد أفراد عاطلين لديهم، وأن 63.9% من المبحوثين يقعون في فئة الانتماء المجتمعي المرتفع، وأن أكثر من ثلث العينة 37.50% يقعون في فئة قيادة الراي المرتفعة، وأن أكثر من ثلث المبحوثين يقعون في فئة الحيازات الحيوانية المتوسطة التي تتراوح ما بين (3-4) رأس حيوانية، وأن 34.28% منهم يقعون في الفئة المرتفعة التي تتراوح ما بين (5-6) رأس حيوانية، وأن أكثر من نصف المبحوثين 54.28% منهم يقعون في فئة الحيازات الزراعية المتوسطة التي تتراوح ما بين (85-157) قيراط وأن أكثر من نصف المبحوثين 60% منهم يقعون في فئة الوعي المتوسط لمشكلات المجتمع المحلي الذي يعيشون فيه، وأن 51% من المبحوثين كانت درجة رضاهم عن الخدمات بالقرية منخفض.

التعرف على مستوى استفادة المبحوثين من الأسر الريفية من أساليب الحماية الاجتماعية بمنطقة البحث

كما أوضحت النتائج المعروضة بجدول 2 أن المدى النظري لاستفادة المبحوثين من أساليب الحماية الاجتماعية يتراوح ما بين (27-81) درجة وتم تقسيم هذا المدى إلى ثلاث فئات، فئة مستوى الاستفادة من أساليب الحماية الاجتماعية المنخفض وتتراوح درجاتها ما بين (27-44) درجة، وفئة مستوى الاستفادة من أساليب الحماية الاجتماعية المتوسط وتتراوح درجاتها ما بين (45-63) درجة، وفئة مستوى الاستفادة من أساليب الحماية الاجتماعية المرتفع وتتراوح درجاتها ما بين (64-81) درجة وكان بمتوسط درجات 45.24 درجة وانحراف معياري قدره 2.1 درجة.

ويُلاحظ من جدول 2 أن نحو 38.77% من الأسر الريفية تقع في مستوى الاستفادة من الحماية الاجتماعية المنخفض، وأن 41.64% من الأسر المبحوثة نحو خُمسي المبحوثين أو ما يزيد قليلاً يقعون في فئة مستوى الحماية الاجتماعية المتوسط وأن نحو خُمس الأسر المبحوثة 19.59% يقعون في الفئة المرتفعة.

وعليه يلاحظ أن أغلب الأسر المبحوثة تقع في مستوى الحماية المتوسط، وهي تتفق مع نتائج ما توصل إليه كل من (ارمانيوس، والباشا، 2018، وهبة وآخرون، 2017) ومن هنا نوصي بضرورة تحسين وتزويد **آليات** وأساليب الحماية الاجتماعية عن طريق إدخال برامج جديدة وخدمات آخرى للأسر الفقيرة والمُهمشين وتوسيع قاعدة التأمين الصحي والضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة لكل المحتاجين.

معنى مفهوم الحماية الاجتماعية من وجهة نظر الريفيين المبحوثين

يعرض جدول 3 معنى مفهوم الحماية الاجتماعية كما يراها الريفيون حيث أظهرت النتائج عدد من المفاهيم من وجهة نظرهم وهي مرتبة تنازلياً وفقاً لأهميتها النسبية حيث اتفق نحو 96.63% من المبحوثين أن مفهوم الحماية يقصد به معاش لغير القادرين، وأن 91.02 من المبحوثين يروا أن معنى الحماية الاجتماعية هي مساعدة الفقراء، وأن 89.79% من المبحوثين يرون أن معنى الحماية هي وصول الدعم للفقراء، وأفاد 87.75% أن المقصود بالحماية الاجتماعية هي تأمين صحي لكل أفراد الأسرة، وقد اتفق 85.31% من المبحوثين على أن معنى الحماية الاجتماعية هي حق كل أفراد المجتمع في التعليم المجاني، بينما يرى 82.24% من المبحوثين أن المقصود بمفهوم الحماية الاجتماعية هي توفير مستلزمات الإنتاج للزراع، بينما يرى 77.14% من أن الحماية الاجتماعية هي توفير الأدوية والعلاجات للناس مجانًا وخاصة غير القادرين، وذكر 70.20% من المبحوثين أن المقصود بمعنى الحماية الاجتماعية هي توفير السلع الأساسية ودعمها للفقراء، بينما يرى 69.79% أن معنى الحماية هي مشاركة الفقراء والمهمشين في برامج التنمية، وأن 68.16% أقروا أن معنى الحماية الاجتماعية توفير حياة كريمة للفقراء والمحتاجين، وأن 53.88% أيضاً يرون

جدول 1. توزيع المبحوثين وفقًا للمتغيرات المُستقلة المدروسة.

المتغيرات المُستقلة	العدد	(%)	المتغيرات المُستقلة	العدد	(%)
1- الســـن:			**6- قيادة الـرأي:**		
الصغيرة (31-42) سنة	50	20.41	**المنخفضة (10-16) درجة**	66	26.94
المتوسطة (43-54) سنة	70	28.57	**المتوسطة (17-23) درجة**	87	35.51
الكبيرة (55-66) سنة	125	51.02	**المرتفعة (24-30) درجة**	92	37.55
2- حجم الأسرة:			**7- حجم الحيازة الحيوانية:**		
الصغيرة (2-3) فرد	47	19.18	**لا يوجـد**	13	5.31
المتوسطة (4-5) فرد	68	27.75	**المنخفضة (1-2) رأس**	56	22.86
الكبيرة (6-7) فرد	130	53.07	**المتوسطة (3-4) رأس**	92	37.55
			المرتفعة (5-6) رأس	84	34.28
3- الدخل الشهري:			**8- حجم الحيازة الزراعية:**		
المنخفضة (1400-3433) جنيه	88	35.92	**لا يوجد حيازة**	صفر	صفر
المتوسطة (3435-5466) جنيه	102	41.63	**صغيرة (12-84) قيراط**	21	8.57
المرتفعة (5467-7500) جنيه	50	22.45	**متوسطة (85-157) قيراط**	133	54.28
			كبيرة (158-230) قيراط	91	37.15
4- عدد أفراد الأسرة: في سن العمل وعاطلين (غير عاملين):			**9- الوعي بمشكلات المجتمع المحلي:**		
لا يوجد	15	6.12	**المنخفضة (3-4) درجة**	55	22.44
فرد واحد	53	21.63	**المتوسطة (5-6) درجة**	147	60
فرديـــن	55	22.44	**المرتفعة (7-8) درجة**	43	17.56
ثلاثة فأكثر	122	49.81			
5- درجة الانتماء للمجتمع:			**10- الرضا عن الخدمات بالقرية:**		
منخفضة (5-14) درجة	50	20.41	**منخفض (10-16) درجة**	127	51.84
متوسطة (15-21) درجة	40	15.69	**متوسط (17-23) درجة**	72	29.39
مرتفعة (22-27) درجة	155	63.90	**مرتفع (24-30) درجة**	46	18.77

المصدر: جمعت وحسبت من التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة.

جدول 2. مستوى استفادة الأسر الريفية من أساليب الحماية الاجتماعية بمنطقة البحث

الفئـــات	العدد	(%)
المستوى المنخفض (27-44) درجة	95	38.77
المستوى المتوسط (45-63) درجة	102	41.64
المستوى المرتفع (64-81) درجة	48	19.59
المجمـــوع	245	100

المصدر: جمعت وحسبت من التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة.

جدول 3. مفهوم الحماية الاجتماعية من وجهة نظر الريفيين ومُرتبة تنازلياً وفقاً لأهميتها النسبية

م	مفهوم الحماية الاجتماعية	العدد	(%)
1	معاش شهري لغير القادرين	237	96.73
2	مساعدة الفقراء	223	91.02
3	وصول الدعم للفقراء	220	89.79
4	تأمين صحي لكل أفراد الأسرة	215	87.75
5	الحق لكل أفراد المجتمع في التعليم المجاني	209	85.31
6	توفير مستلزمات الإنتاج للزراع	202	82.44
7	مساعدة المرضى وعلاجهم	199	81.22
8	توفير الأدوية والعلاجات المجانية	189	77.14
9	توفير السلع الأساسية ودعمها للفقراء	172	70.20
10	وصول الدعم لمستحقيه	171	69.79
11	مشاركة الفقراء والمهمشين في برامج التنمية	167	68.16
12	توفير حياة كريمة للفقراء	132	53.88
13	توفير معاش تكافل وكرامة لغير القادرين	132	53.88
14	ضمان حد أدنى من الدخل لكل الأسرة	131	53.47
15	علاج غير القادرين على نفقة الدولة	128	52.24
16	الحماية ضد المخاطر والأمراض وإصابات العمل	127	51.84

المصدر: جمعت وحسبت من التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة.

أن الحماية الاجتماعية هي توفير معاش تكافل وكرامة لكل غير القادرين، وذكر 53.47% أن المقصود بمعنى الحماية الاجتماعية هي ضمان حد أدنى من الدخل لكل أسرة محتاجة، وأفاد 52.24% من المبحوثين أن المقصود بمعني الحماية الاجتماعية هي علاج غير القادرين على نفقة الدولة، وبينما ينظر إليها 51.84% أن الحماية الاجتماعية هي الحماية ضد المخاطر من الأمراض وإصابات العمل.

ونستنتج مما سبق أن المبحوثين يرون مفاهيم مختلفة لمعنى الحماية الاجتماعية وهي أن معظمها تدور حول حماية الشخص من الأمراض وتوفير حياة كريمة له مع ضمان حد أدنى من الدخل. وعلى كل حال يلاحظ أن الريفيين المبحوثين يدركون أو يعرفون معنى الحماية الاجتماعية.

درجة الاستفادة من أساليب الحماية الاجتماعية للأسر الريفية كلاً على حدى بمحافظة الإسماعيلية من وجهة نظر المبحوثين

وللتعرف على درجة الاستفادة من أساليب الحماية الاجتماعية للأسر الريفية بمحافظة الإسماعيلية، تم استطلاع آراء المبحوثين حول 27 أسلوباً من أساليب الحماية الاجتماعية، وذلك بسؤالهم عن درجة الاستفادة من كل أسلوب حيث تم حساب المتوسط المُرجح لدرجة استفادة كل أسلوب، حيث ذكر أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين (77.14%) منهم أن حق الريفيين في التصويت والانتخابات كأسلوب من أساليب الحماية الاجتماعية كانت الاستفادة عالية بمتوسط مُرجح مقداره 2.63% درجة وهو يمثل الترتيب الأول.

- واحتل الترتيب الثاني من حيث الاستفادة أسلوب تشجيع إقامة روابط للمزارعين ومنظمات الزراع بمتوسط مُرجح مقداره 2.28 درجة وأقر ذلك أكثر من نصف المبحوثين (55.10%) كانت استفادتهم عالية.
- وجاء في الترتيب الثالث أسلوب دعم السلع الإستهلاكية الأساسية بمتوسط مُرجح مقداره 2.25 درجة وأفاد نحو أكثر من نصف المبحوثين (53.61%) أن الاستفادة كانت عالية، في حين ذكر ما يقرب من ثلث المبحوثين (31.06% أن هذا الأسلوب كانت الاستفادة منه منخفضة.
- وجاء في الترتيب الرابع أسلوب تعليم الريفيين وحقهم في التعليم المجاني بمتوسط مُرجح مقداره 2.17 درجة وأشار أكثر من نصف المبحوثين (51.02%) أن هذا الأسلوب كانت الاستفادة منه مرتفعة، في حين أن ثُلث

المبحوثين (33.47%) ذكروا أن هذا الأسلوب لم يستفيدوا منه.

- وأتى في الترتيب الخامس دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي بمتوسط مُرجح مقداره 2.10 درجة وذكرها (51.02%) من المبحوثين، بينما ذكر 37.41% أن هذا الأسلوب لم يستفيدوا منه.

- وأتى في الترتيب السادس أسلوب تحقيق الاستقرار الاجتماعي للريفيين كأحد أساليب الحماية الاجتماعية المدروسة بمتوسط مُرجح مقداره 2.08 وأقره ما يقرب من نصف المبحوثين (49.39%) منهم وهذا الأسلوب تم الاستفادة منه بصورة كاملة، وأن نحو (37.55%) منهم ذكروا أنه لم يستفيدوا من هذا الأسلوب.

- وجاء في الترتيب السابع وجود نظام عادل لإيجار الأراضي الزراعية بمتوسط مُرجح مقداره 2.05 درجة، وأشار (47.75%) من المبحوثين أن هذا الأسلوب تم الاستفادة منه بشكل عالي، وأن (37.55%) أفاد أن هذا الأسلوب لم يستفيدوا منه.

- وجاء في الترتيب الثامن أسلوب توفير سكن صحي وأمنى بمتوسط مُرجح مقداره 2.004 درجة، وأقر هذا الأسلوب نحو (45.71%) من المبحوثين على أنه تم الاستفادة منه بصورة عالية، وأن (37.96%) من المبحوثين يرون أن هذا الأسلوب لم يستفيدوا منه.

- وجاء في الترتيب التاسع أسلوب المساعدة الاجتماعية للفقراء كأحد أساليب الحماية بمتوسط مُرجح مقداره 1.95 درجة، وذكر هذا الأسلوب على أنه يتحقق بدرجة كاملة (44.49%) من المبحوثين، وأشار نحو (39.18%) أنه لم يتحقق هذا الأسلوب.

- وأتى أسلوب توفير الإقراض والتمويل المناسب للزراع في الترتيب العاشر كأحد أساليب الحماية الاجتماعية بمتوسط مُرجح مقداره 1.94 درجة وأشار نحو (43.26%) من المبحوثين أن هذا الأسلوب استفادوا منه بصورة مرتفعة، وأن نحو (42.86%) ذكروا أن الأسلوب لم يستفيدوا منه.

- وأتي في الترتيب الحادي عشر أسلوب التأمين ضد الفقر والجهل بمتوسط مُرجح مقداره 1.90 درجة، وأقر نحو (41.63%) من المبحوثين أن هذا الأسلوب استفادوا منه بصورة عالية، وأن نحو (46.12%) ذكروا أن هذا الأسلوب لم يستفيدوا منه.

- وأتى في الترتيب الثاني عشر أسلوب التأمين الصحي للريفيين بمتوسط مُرجح مقداره 1.89 درجة، وذكر نحو (49.41%) من المبحوثين أن هذا الأسلوب استفادوا منه بصورة كاملة، وأن نحو (46.53%) ذكروا أنه لم يستفيدوا منه.

- وجاء في الترتيب الثالث عشر أسلوب علاج الفقراء بالمجان كأحد أساليب الحماية الاجتماعية بمتوسط مُرجح مقداره 1.87 درجة وأقر (37.55%) من المبحوثين أن هذا الأسلوب استفادوا منه بصورة مرتفعة وأن (46.12%) ذكروا أن هذا الأسلوب لم يستفيدوا منه.

- وأتى في الترتيب الرابع عشر أسلوب التأمين ضد المخاطر كأحد أساليب الحماية الاجتماعية بمتوسط مُرجح مقداره 1.82 درجة، وذكر (35.51%) من المبحوثين أن هذا الأسلوب استفادوا منه بصورة عالية، وأن نحو نصف المبحوثين (48.98%) منهم ذكروا أن هذا الأسلوب لم يستفيدوا منه.

- وجاء في الترتيب الخامس عشر أسلوب العدالة في توزيع الأراضي الزراعية المستصلحة بمتوسط مُرجح مقداره 1.79 درجة، وأقر نحو (35.10%) من المبحوثين أن هذا الأسلوب استفادوا منه بصورة عالية، وأن أكثر من نصف المبحوثين بقليل (52.65%) من المبحوثين ذكروا أن هذا الأسلوب لم يستفيدوا منه.

- وجاء في الترتيب السادس عشر أسلوب مساعدة المرضى وذوي الإحتياجات الخاصة بمتوسط مُرجح مقداره 1.79 درجة وأشار نحو (30.61%) من المبحوثين أن هذا الأسلوب كانت استفادتهم مرتفعة، وذكر نحو (52.65%) من المبحوثين أن هذا الأسلوب لم يستفيدوا منه.

- وأتي في الترتيب السابع عشر أسلوب الحماية من إصابات العمل والعجز بمتوسط مُرجح مقداره 1.76 درجة وأقر على أن هذا الأسلوب استفادوا منه (29.79%) من المبحوثين وأن نحو (50.20%) أشار أنه لم يتم الاستفادة منه.

- وجاء في الترتيب الثامن عشر أسلوب وجود سياسة سعرية واضحة للمحاصيل بمتوسط مُرجح مقداره 1.76 درجة وذكرها نحو (29.79%) من المبحوثين أن هذا الأسلوب كانت استفادتهم مرتفعة، وأن نحو (53.88%) منهم أشاروا أن هذا الأسلوب لم يستفيدوا منه.

- وجاء في الترتيب التاسع عشر أسلوب التسويق التعاوني للفلاح بمتوسط مُرجح مقداره 1.71 درجة، وأفاد بذلك (28.98%) من المبحوثين أن هذا الأسلوب استفادوا منه بصورة مرتفعة، وأفاد (57.96%) من المبحوثين أن هذا الأسلوب لم يستفيدوا منه.

- وأتى في الترتيب العاشرون أسلوب تقديم الدعم المادي والمعنوي للفقراء بمتوسط مُرجح مقداره 1.68 درجة، وأقر ذلك نحو (25.71%) من المبحوثين أن هذا

الأسلوب كانت استفادتهم مرتفعة، وأن نحو (57.14%) أفادوا أن هذا الأسلوب لم يستفيدوا منه.

- وجاء في الترتيب الحادي والعشرون أسلوب تشجيع حرية الرأي واحترام آراء الآخرين بمتوسط مُرجح مقداره 1.62 درجة، وذكر نحو ربع المبحوثين (25.71%) أن هذا الأسلوب كانت استفادتهم مرتفعة، وأن نحو (59.18%) من المبحوثين ذكروا أن هذا الأسلوب لم يستفيدوا منه.

- وأتي في الترتيب الثاني والعشرون الاهتمام بالفلاح وتوفير الرعاية الاجتماعية اللازمة له بمتوسط مُرجح مقداره 1.59 درجة، وأفاد (21.63%) من المبحوثين اشاروا أن هذا الأسلوب كانت استفادتهم مرتفعة، وأن (59.18%) من المبحوثين ذكروا أن هذا الأسلوب لم يستفيدوا منه.

- وجاء في الترتيب الثالث والعشرون إنشاء صندوق للتأمين على المحاصيل والحيوانات ضد المخاطر بمتوسط مُرجح مقداره 1.42 درجة، وأقر هذا الأسلوب كأحد أساليب الحماية الاجتماعية المدروسة (18.38%) من المبحوثين استفادوا منه، وأن نحو ثلاثة أرباع المبحوثين (76.33%) من المبحوثين أقر أن هذا الأسلوب لم يستفيدوا.

- أما أسلوب وجود نظام تأمين ضد البطالة جاء في الترتيب الرابع والعشرون بمتوسط مُرجح مقداره 1.36 درجة واقر هذا الأسلوب (15.10%) من المبحوثين أنهم استفادوا بصورة مرتفعة، وذكر نحو (78.77%) منهم أن هذا الأسلوب لم يستفيدوا منه.

- وجاء في الترتيب الخامس والعشرون أسلوب ضمان دخل مناسب للفقراء بمتوسط مُرجح مقداره 1.33 درجة وأفاد نحو (14.28%) من المبحوثين أن هذا الأسلوب استفادوا منه بصورة مرتفعة، وذكر (81.82%) وهم ثمانية أعشار المبحوثين أن هذا الأسلوب لم يستفيدوا منه.

- وجاء في الترتيب السادس والعشرون أسلوب وجود نظام الزراعية التعاقدية للمحاصيل كأحد أساليب الحماية الاجتماعية بمتوسط مُرجح مقداره 1.24 درجة وذكرها حوالي خمس المبحوثين بنسبة (9.39%) أن هذا الأسلوب استفادوا منه، وأن نحو (84.89%) منهم ذكروا أن هذا الأسلوب لم يستفيدوا.

- وجاء في الترتيب الأخير أسلوب مشاركة الريفيين في المشروعات التنموية بمتوسط مُرجح مقداره 1.22 درجة وأقرها نحو (8.57%) من المبحوثين أن هذا الأسلوب استفادوا منه، وأن ما يقرب من تسعة أعشار المبحوثين (86.53%) أكدوا أن هذا الأسلوب لم يستفيدوا منه.

يلاحظ من الجدول السابق أنه يوجد ثمانية أساليب كانت درجة استفادة المبحوثين من الأسر الريفية منها مرتفعة وهي من رقم 1 حتى رقم 8 كما بجدول 4، حيث حصلت تلك الأساليب على درجة مرجحة (2.63- 2.04) درجة من درجة قصوى 3، فحين باقي الأساليب نالت درجة أقل من 2 وهي الأساليب من رقم 9 في الجدول حتى رقم27 وحصلت على درجة مرجحة ما بين (1.95- 1.33) درجة من درجة قصوى 3.

ربما يرجع ارتفاع استفادة المبحوثين من الأساليب الثمانية الأولى أساليب وبرامج تقليدية موجودة منذ فترة طويلة وأن الوزارات المعنية بها مشتغلة بها منذ فترة طويلة، بالإضافة إلى الجهود الذاتية للريفيين في هذا الصدد، ودور الوعي والإعلام لبعض الأساليب منها حق المشاركة في الانتخابات. فحين جاءت باقي الأساليب أما متوسطة الاستفادة أو منخفضة ربما يرجع ذلك إلى أن بعض الأساليب والبرامج مستحدثة إلى حد ما وأن الحكومة بدأت تأخذ بها بعض الخطوات مثل أسلوب وجود نظام تأمين ضد البطالة أن هذا الأسلوب درجة الاستفادة منه منخفضة جدًا وغيره من الأساليب التي تحتاج إلى بعض الوقت التي بالفعل بدأت الحكومة تهتم بها تحت مسمى حياة كريمة للأسر الأكثر احتياجًا ولذا نتوقع خلال سنوات بسيطة الاستفادة عالية من معظم أساليب الحماية الاجتماعية للريفيين.

العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المُستقلة ودرجة استفادة المبحوثين من أساليب الحماية الاجتماعية

للتعرُف على العلاقة الارتباطية بين درجة استفادة المبحوثين من أساليب الحماية الاجتماعية والمتغيرات المُستقلة المدروسة. تم وضع الفرض البحثي في صورته الصفرية على النحو التالي: "لا توجد علاقة ارتباطية معنوية بين كل من المتغيرات المُستقلة ودرجة استفادة المبحوثين من أساليب الحماية الاجتماعية" ولاختبار هذا الفرض حسبت معاملات الارتباط البسيط، وتعكس النتائج الموضحة بجدول 5 النتائج الإحصائية.

ويتضح من بيانات الجدول ما يلي أنه يوجد ستة متغيرات ذات علاقة ارتباطية معنوية بدرجة استفادة المبحوثين من أساليب الحماية الاجتماعية منهم خمسة متغيرات معنوية عند المستوى 0.01 وهي حجم الأسرة، ودرجة الانتماء للمجتمع المحلي، وقيادة الرأي، والوعي بمشكلات المجتمع المحلي، والرضا عن الخدمات بالقرية، حيث بلغت قيم معاملات الارتباط البسيط بينهم مع المتغير التابع 0.153، 0.233، 0.342، 0.250، 0.414 على الترتيب، ويوجد متغير واحد فقط معنوي عند المستوى 0.05 وهو الدخل الشهري للأسرة وبلغت قيمة معامل الارتباط البسيط له -0.136 وهي قيمة معنوية عكسية. في حين لم توضح النتائج وجود علاقة إرتباطية معنوية إحصائيًا بين درجة استفادة المبحوثين من أساليب الحماية

جدول 4. درجة استفادة المبحوثين من أساليب الحماية الاجتماعية كلاً على حدى

م	أساليب الحماية الاجتماعية	استفادة عالية		استفادة متوسطة		لم يستفيدوا		المتوسط المُرجح
		العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	
1	حق الريفيين في الانتخابات والتصويت	189	77.14	31	12.65	25	10.20	2.63
2	تشجيع إقامة روابط للمزارعين ومنظمات الزراع	135	55.10	45	18.37	65	26.53	2.28
3	دعم السلع الإستهلاكية الأساسية	130	53.61	41	16.73	76	31.06	2.25
4	تعليم الريفيين وحقهم في التعليم المجاني	125	51.02	38	15.51	82	33.47	2.17
5	دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي	125	51.02	29	11.84	91	37.14	2.10
6	تحقيق الاستقرار الاجتماعي للريفيين	121	49.39	32	13.06	92	37.55	2.08
7	وجود نظام عادل لإيجاد الأراضي الزراعية	117	47.75	36	14.69	92	37.55	2.05
8	توفير سكن صحي وأمني	112	45.71	40	16.33	93	37.96	2.04
9	المساعدة الاجتماعية للفقراء	109	44.49	40	16.33	96	39.18	1.95
10	توفير الإقراض والتمويل المناسب للزراع	106	43.26	34	13.88	105	42.86	1.94
11	التأمين ضد الفقر والجهل	102	41.63	30	12.24	113	46.12	1.90
12	التأمين الصحي للريفيين	99	40.41	32	13.06	114	46.53	1.89
13	علاج الفقراء بالمجان	92	37.55	40	16.33	113	46.12	1.87
14	التأمين ضد المخاطر	87	35.51	38	15.51	120	48.98	1.82
15	العدالة في توزيع الأراضي الزراعية المستصلحة	86	35.10	30	12.24	129	52.65	1.79
16	مساعدة المرضى وذوي الإحتياجات الخاصة	77	30.61	41	16.14	127	50.75	1.82
17	الحماية من إصابات العمل والعجز	73	29.79	49	20.00	123	50.20	1.79
18	وجود سياسة سعرية واضحة للمحاصيل	73	29.79	40	16.33	132	53.88	1.76
19	التسويق التعاوني الفلاح	71	28.98	32	13.06	142	57.96	1.71
20	تقديم الدعم المادي والمعنوي للفقراء	63	25.71	42	17.14	140	57.14	1.68
21	تشجيع حرة الرأي واحترام آراء الآخرين	63	25.71	37	15.10	145	59.18	1.62
22	الاهتمام بالفلاح وتوفير الرعاية الاجتماعية	53	21.63	47	19.18	145	59.18	1.59
23	إنشاء صندوق للتأمين على المحاصيل والحيوانات ضد المخاطر	45	18.37	13	5.31	183	76.33	1.42
24	وجود نظام تأمين ضد البطالة	37	15.10	15	6.12	193	78.77	1.36
25	ضمان دخل مناسب للفقراء	35	14.28	12	4.90	198	81.8	1.33
26	وجود نظام الزراعة التعاقدية للمحاصيل	23	9.39	14	5.71	208	84.89	1.24
27	مشاركة الريفيين في المشروعات التنموية	21	8.57	13	5.31	212	56.53	1.22

المصدر: جمعت وحسبت من التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة.

جدول 5. نتائج تحليل الإرتباط البسيط والانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المُستقلة ودرجة استفادة المبحوثين من أساليب الحماية الاجتماعية بمنطقة البحث.

م	المتغيرات المُستقلة	قيمة معامل الإرتباط البسيط	قيمة معامل الإنحدار الجزئي المعياري	قيمة (ت)
1	السـن	0.008	0.038	0.649
2	حجم الأسرة	0.153**	0.137	2.307*
3	الدخل الشهري	1.36-*	0.258-	4.235-**
4	عدد أفراد الأسرة غير العاملين في سن العمل	0.108	0.226	0.510*
5	درجة الانتماء للمجتمع المحلي	0.223**	0.073	1.162
6	قيـادة الـرأي	0.342**	0.149	2.610**
7	حجم الحيازة الحيوانية	0.076	0.26	1.41
8	حجم الحيازة الزراعية	0.092	0.052	0.899
9	الوعي بمشكلات المجتمع المحلي	0.250**	0.190	3.237
10	الرضا عن الخدمات بالقرية	0.414**	0.323	5.473**

المصدر: جمعت وحسبت من التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة.

قيمة معامل الارتباط البسيط (R) = 0.558 قيمة معامل التحديد (R^2) = 0.311

قيمـــة (ف) = 10.805** * معنوي عند المستوى الاحتمالي 0.05 ** معنوي عند المستوى الاحتمالي 0.01

الاجتماعية وبين كلاً من المتغيرات المُستقلة التالية عدد أفراد الأسرة غير العاملين في سن العمل، وحجم الحيازة الحيوانية، وحجم الحيازة الزراعية، والسن ومن خلال ما سبق يمكن قبول الفرض الإحصائي جزئيًا ورفض الفرض البديل جزئيًا.

تفسير نتائج العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة ودرجة استفادة المبحوثين من أساليب تحقيق الحماية الاجتماعية

أظهرت النتائج عدم وجود علاقة مع السن، وهذا راجع إلى أن عامل السن في فترة يتطلب حماية اجتماعية، وليس سن معين الذي يتطلب الحماية الاجتماعية وهذه النتيجة تتفق مع ما توصل إليه **حسن (2018)**، كما يوجد علاقة بين متغير حجم الأسرة وأساليب الحماية وتتفق هذه النتيجة مع **فانوس والباشا (2018)**، يمكن تعليل أنه كلما زاد حجم الأسرة كلما كانت درجة الاستفادة من أساليب الحماية الاجتماعية، كما أن المبحوثين الذين يتسمون بدرجة انتماء لمجتمعهم المحلي كلما سعوا إلى تحقيق برامج وأساليب الحماية الاجتماعية عن طريق المشاركة التطوعية وغيرها وهذه النتيجة تتفق مع دراسة **فانوس والباشا (2018)**، كما أن قيادة الراي ترتبط بدرجة استفادة المبحوثين من أساليب الحماية الاجتماعية، ويمكن ارجاع ذلك إلى أن الفرد صاحب الرأي والمشورة والذي يلجأ إليه الآخرون يكون أكثر وعيًا بطرق وبرامج الحماية الاجتماعية، كما أن الأشخاص المدركين لمشاكل مجتمعاتهم هم الأشخاص الذين يسعون لحلها، وحيث الفقراء والمهمشين، وهم من ضمن مشاكل مجتمعه وبالتالي يسعون إلى تحقيق أساليب وبرامج الحماية الاجتماعية للحد من الفقر والتهميش، وكذلك متغير الرضا عن الخدمات يرتبط بعلاقة طردية مع درجة استفادة المبحوثين وهذه النتيجة تتفق ما توصلت إليه **أرمانيوس والباشا (2018)**. في حين توجد علاقة عكسية مع الدخل وهذا معناه كلما زاد الدخل كلما قل الفقر كلما قلت برامج الحماية الاجتماعية الموجهة للفقراء والمهمشين وتتفق مع توصل إليه كل من **فانوس وآخرون (2018)**.

ولا توجد علاقة مع حجم الحيازة الزراعية والحيوانية وهذه النتيجة تتفق مع ما جاءت به دراسة **فانوس والباشا (2018)**، كما أنه لا توجد علاقة مع عدد أفراد الأسرة الغير عاملين في سن العمل ويرجع ذلك إلى أن عدم العمل ليس شرط لكي يكون الشخص ضمن برامج الحماية الاجتماعية، ولكن هناك شروط أخرى.

العلاقات الانحدارية بين المتغيرات المُستقلة ودرجة استفادة المبحوثين من أساليب الحماية الاجتماعية

للتعرف على محددات الاستفادة من أساليب الحماية الاجتماعية للأسرة الريفية فقد تم إجراء تحليل الإنحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المُستقلة مع الدرجة الكلية للاستفادة من أساليب الحماية الاجتماعية للأسرة الريفية. وفي ضوء ذلك تم وضع فرض البحث في صورته

الصفرية "لا ترتبط المتغيرات المُستقلة مجتمعة بالدرجة الكلية للاستفادة من أساليب الحماية الاجتماعية للأسرة الريفية" ولاختبار هذا الفرض حسبت معاملات الانحدار الجزئي المعياري، حيث وجد أن المتغيرات المُستقلة مجتمعة ترتبط بمعامل ارتباط متعدد قدره 0.558 مع الدرجة الكلية لأساليب الحماية الاجتماعية للأسرة الريفية وتبلغ قيمة (ف) لمعادلة الإنحدار الخطي المتعدد 10.805 وهي قيمة معنوية عند المستوى الاحتمالي 0.01، كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.311. أي أن المتغيرات المُستقلة مجتمعة تشرح وتفسر حوالي 31.1% من التباين الكلي في الدرجة الكلية للاستفادة من أساليب الحماية الاجتماعية. وهذه النتيجة تؤيد الفرض البحثي وتشير إلى أن هناك متغيرات آخرى لم تتضمنها الدراسة مسئولة عن تفسير النسبة في التغير في المتغير التابع. كما تشير قيم معاملات الإنحدار الجزئي المعياري أن أهم المتغيرات المُستقلة إسهامًا في تفسير التباين في الدرجة الكلية للاستفادة من أساليب الحماية الاجتماعية للأسرة الريفية خمسة متغيرات هي حجم الأسرة، الدخل الشهري للأسرة، قيادة الرأي، الوعي بمشكلات المجتمع المحلي، والرضا عن الخدمات بالقرية. وبلغت قيم معاملات الإنحدار الجزئي المعياري لهذه المتغيرات 2.307، -4.235، 2.610، 3.237، 5.473 على الترتيب وهي جميعها قيم معنوية عند المستوى الاحتمالي 0.01.

وفي محاولة للوقوف على أكثر المتغيرات المُستقلة تأثيرا على المتغير التابع تم استخدام نموذج التحليل الإنحدار المتعدد التدرجي الصاعد فأسفر التحليل عن معادلة انحدار خطي تتضمن سبعة متغيرات مستقلة حيث تؤثر تأثيرًا معنويًا على الدرجة الكلية للاستفادة من أساليب الحماية الاجتماعية للأسرة الريفية وتمثلت في: الرضا عن الخدمات بالقرية، الوعي بمشكلات المجتمع المحلي، الدخل الشهري لأسرة المبحوث، عدد أفراد الأسرة غير العاملين في سن العمل، حجم الحيازة الحيوانية، درجة الانتماء للمجتمع المحلي، وقيادة الرأي.

وقد تبين أن هذه المتغيرات مجتمعة ترتبط بالدرجة الكلية للاستفادة من أساليب الحماية الاجتماعية بمعامل ارتباط متعدد قدره 0.552 وهي قيمة معنوية عند 0.01، استناداً إلى قيمة (ف) حيث بلغت 15.188، ويشير معامل التحديد (R^2) إلى أن هذه المتغيرات مجتمعة تفسر 30.5% فقط من التباين في المتغير التابع كما بجدول 6.

ولتحديد نسبة مساهمة كل متغير من المتغيرات السبعة في تفسير التباين في المتغير التابع استناداً إلى النسبة المئوية للتباين المفسر اتضح أن المتغيرات المتمثلة في الرضا عن الخدمات بالقرية يفسر وحده 17.1%، ثم يليه متغير الوعي بمشكلات المجتمع المحلي ويفسر نحو 3.9%، ثم متغير درجة الانتماء للمجتمع المحلي ويفسر نحو 2.2%، ثم متغير حجم الحيازة الحيوانية ويفسر نحو 2%، ثم يليه متغير قيادة الرأي ويُفسر نحو 1.9%، ثم متغير عدد أفراد الأسرة غير العاملين ويفسر نحو 1.8%، وأخيرًا متغير الدخل الشهري لأسرة المبحوث ويفسر نحو 1.6% من التباين الكلي في درجة الاستفادة من أساليب الحماية الاجتماعية للأسرة الريفية.

جدول 6. النموذج المخُتزل للأهمية النسبية للمتغيرات المُستقلة الأكثر إسهاماً في تفسير التباين للدرجة الكلية للاستفادة من أساليب الحماية الاجتماعية

م	المتغيرات المُستقلة	معادلة الإنحدار الجزئي المعياري	قيمة ت	النسبة التراكمية للتباين المفسر	% للتباين المفسر في المتغير التابع
1	الرضا عن الخدمات بالقرية	0.325	5.830**	0.171	17.1
2	الوعي بمشكلات المجتمع المحلي	0.198	5.87**	0.210	3.9
3	درجة الإنتماء للمجتمع المحلي	0.156	2.777**	0.232	2.2
4	حجم الحيازة الحيوانية	0.233	3.700**	0.252	2
5	قيـادة الـرأي	0.145	2.584**	0.271	1.9
6	عدد أفراد الأسرة غير العاملين في سن العمل	0.230	3.613**	0.289	1.8
7	الدخل الشهري لأسرة المبحوث	0.250-	4.226-**	0.305	1.6

المصدر: جمعت وحسبت من التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة

قيمة معامل الإرتباط المتعدد (R) = 0.552 * معنوي عند 0.05

قيمة معامل التحديد (R^2) = 0.305 ** معنوي عند 0.01

قيمـــة (ف) = 15.188**

التوصيـــــات

بناءاً على نتائج الدراسة يمكن التوصية بما يلي:

1- أظهرت النتائج أن هناك بعض من أساليب الحماية الاجتماعية كانت درجة الاستفادة منها منخفضة أقل من النصف من وجهة نظر المبحوثين وهي إنشاء صندوق للتأمين على المحاصيل والحيوانات ضد المخاطر، وجود نظام تأمين ضد البطالة، ضمان دخل مناسب للفقراء، وجود نظام الزراعة التعاقدية للمحاصيل، مشاركة الريفيين في المشروعات التنموية، ولهذا توصي الدراسة بالعمل من جانب الحكومة على تحسين هذه الأساليب لأنه بتحسينها نحقق جزء كبير من الحماية الاجتماعية بما يتماشى مع اتفاقية العمل الدولية.

2- يجب العمل على توعية الريفيين وتثقيفهم على كيفية حماية أنفسهم بتدريبهم على عمل مشروعات صغيرة تدر ربح وتحقق لهم دخل مناسب ضمن برامج الحماية الاجتماعية.

3- يجب أن تشمل برامج الحماية الاجتماعية كل الفقراء والمهمشين وأطفال الشوارع، وأن لم يكن ذلك موجود يكون هناك تشرد وانحراف لكثير من الأطفال والأسر ولا تحقق برامج الحماية الاجتماعية الغرض الأساسي منها وفقًا لإتفاقية مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة عام 2009 وهي مبادرة الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية.

4- أظهرت النتائج إلى أن هناك بعض المتغيرات ذات العلاقة المعنوية وتسهم معنويا في تفسير التباين من درجة الاستفادة من أساليب الحماية الاجتماعية وعليه يجب تدعيم هذه المتغيرات وتقويتها لدى المبحوثين حتى يمكن أن تأتي بنتائج إيجابية لبرامج الحماية الاجتماعية.

5- أظهرت النتائج أن التأمين ضد المخاطر كانت درجة استفادة المبحوثين منه أقل من المتوسط وعليه يجب التركيز على التأمين على الأسرة الريفية ضد المخاطر حيث أن كثير من العمليات الزراعية يوجد بها مخاطر صحية وجسمية.

6- كشفت النتائج إلى أن درجة استفادة الفقراء من العلاج بالمجان كان ضعيفًا، وعليه يجب عمل برنامج يستوعب كل فقراء الريف حتى تساعدهم على أن يحيوا حياة كريمة.

7- أظهرت النتائج أن من ضمن أساليب الحماية الاجتماعية المدروسة عدم وجود سياسة سعرية واضحة، والتسويق التعاوني وكانت درجة الاستفادة منهما ضعيفة، ولذا نوصي بضرورة وضع سياسة واضحة لكل محصول زراعي قبل زراعته بفترة كافية حتى يقرر المزارع زراعته أولا وبذلك نمكنه اقتصاديا ثم اجتماعيًا وبالتالي نحقق له حماية اجتماعية، وكذلك نخلق برامج تسويقية وقنوات مختلفة تساعده على تسويق محصوله لأن المردود يعود عليه وعلى المجتمع بأسره.

المراجـــــع

الأمم المتحدة (2013). تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2013، منشور صادر عن الامم المتحدة، رقم المبيع E13109 نيويورك.

الأونكاد (2013). تقرير التجارة والتنمية لعام 2013، التكيف مع ديناميات الاقتصاد العالمي المتغيرة، منشور صادر عن الأمم المتحدة، رقم المبيع E.T.II.D3.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2015). الدخل والانفاق والاستهلاك.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2017). مصر.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ويونيسف (2015). فقر الأطفال في مصر.

الحماية الاجتماعية فقر الأطفال، تاريخ 17 أكتوبر 2019.

العبيدي، محمد جاسم (2009). مدخل الي علم النفس العام، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

العشري، عبده (2020). سياسات الحماية الاجتماعية في ضوء الوثائق الدولية والتشريع المصري، دراسات في حقوق الإنسان.

اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب اسيا "الاسكو" (2011). اقصاء الشباب من منطقة الاسكو: العوامل الديمغرافية والاقتصادية والتعليمية والثقافية، تقرير السكان والتنمية، العدد الخامس، الأمم المتحدة، نيويورك.

الهنيدى، رضوان أحمد، سلامة، فؤاد عبد اللطيف وحربى، مريم على (2001). محددات المشاركة السياسية للمرأة الريفية بإحدى قرى محافظة البحيرة، مجلة جامعة المنصورة للعلوم للزراعة، مصر، 26: 2.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010). الفقراء والمهمشين.

جهاز تطوير العشوائيات ويونيسف (2003). فقر الأطفال متعدد الأبعاد في المناطق الصغيرة والعشوائية في مصر.

حسن، محمود حسن (2017): آليات الحماية الاجتماعية في مجتمعين زراعيين، معهد بحوث الإرشاد الزراعي

والتنمية الريفية، نشرة بحثية، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، 7: 5.

سليمان، نادية حليم (2008). الأطفال الذين يقيمون في الشوارع- دوافعهم- مشكلاتهم- استراتيجية التعامل معهم، المؤتمر السنوي الثامن والثلاثون لقضايا السكان والتنمية (الواقع والتحديات)، 16-18 ديسمبر.

شوشان، سامية جابر (2008). الإستراتيجية البيئية بين النمو الاقتصادي والفقر في مصر، المؤتمر السنوي الثامن والثلاثون لقضايا السكان والتنمية (الواقع والتحديات)، 11-18 ديسمبر.

عبد السيد، فرحات (2011). محددات المشاركة السياسية للشباب الريفي دراسة مقارنة بين الذكور والإناث بمحافظة المنوفية، قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة المنوفية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلـــوم الزراعيـــة جامعة عين شمس، القاهـرة، 19: 1.

عبدالباقي، عزة عبدالظاهر (2012). تصور مقترح لتفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية في مجال تأهيل المعوقين.

عوض، هالة شعبان (2014). برنامج مكافحة الفقر وتحسين نوعيته للمرأة الفقيرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

فانوس، مرفت شحاته أرمانيوس، حسام حسن الباشا (2018). آراء الريفيين في أساليب الحماية الاجتماعية بقريتين بمحافظة المنوفية، المجلة المصرية للعلوم التطبيقية، 33: 11.

كوكبوم (2014). تعزيز العدالة للأطفال في سياق إصلاح دعم الطاقة في مصر.

مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار بمحافظة الإسماعيلية (2020).

مركز بصيرة لبحوث ودراسة الرأي العام (2014). الفقر في مصر، القاهرة.

مصطفي ابراهيم وآخرون (2015). علم النفس المعاصر، دار الامه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2012). النمو الاقتصادي ضروري ولكنه غير كاف لتسريع الحد من الجوع وسوء التغذية، تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2012، روما.

منظمة العمل العربية (2001). الحماية الاجتماعية حق لكل مواطن، مؤتمر العمل المصري، الدورة 28، عمان، 2-19 إبريل.

هاشم، صلاح (2014). الحماية الاجتماعية للفقراء، قراءة في معنى الحياة لدى المهمشين، مؤسسة فريد ريش إيبرت، مكتب مصر، القاهرة، ديسمبر.

هاشم، يحي محمد محمد (2015): آليات الحماية الاجتماعية في مصر: دراسة تحليلية مجلة البحث العلمي في الآداب، جامعة عين شمس، كلية البنات، 16: 1.

هاشم، يحيى محمد محمد (2016): آليات الحد من الفقر في الريف المصري: دراسة ميدانية لشبكات الحماية الاجتماعية في قرية مصرية، رسالة دكتوراه كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس.

وزارة المالية (2017). موازنة المواطن، حقك تعرف موازنة بلدك، كتيب مبسط، الإصدار الرابع، سبتمبر.

وهبة، أحمد جمال الدين، ويسري عبدالمولي رميح وسونيا محي الدين نصرت (2017). الحماية الاجتماعية لفقراء الريف: آليات الحماية واستراتيجيات المواجهة، معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، مركز البحوث الزراعية.

Avner, M. (2009). Lobbying and Advocacy Handbook for Nonprofit Organizations, Shaping Public Policy at the State and Local Level (Publisher, Fields one All once, New York.

Bhalla, A.S. and Lapery (2004). Poverty and Exclusion in a global word (2nd Rev. Ed) Hampshire: Macmillan.

International day for the Eradication of poverty

Norton, A.T.M. (2001). Social Concepts and Approaches, Implications for Practice in International Development, Working Paper 143M Center for aid public Expenditure, Overseas Development Institute, London, UK.

.

الملخص العربي

أساليب الحماية الاجتماعية للأسرة الريفية بمحافظة الإسماعيليـة

رائد عبدالناصر سلامة1، مروان مصطفي حسن2

1. قسم الاقتصاد والتنمية الريفية، كلية العلوم الزراعية البيئية، جامعة العريش، مصر.

2. قسم إدارة مؤسسات الأسرة والطفولة، كلية الاقتصاد المنزلي، جامعة العريش، مصر.

استهدف البحث التعرف على أساليب الحماية الاجتماعية ودرجة الاستفادة منها من وجهة نظر المبحوثين. وقد أجري البحث بمحافظة الإسماعيلية، وتم اختيار سبعة قرى من المحافظة بحيث تمثل كل قرية مركز من مراكز المحافظة السبعة، وتم اختيار 35 أسرة من كل قرية بطريقة عشوائية بسيطة، بحيث أصبح إجمالي الأسر الريفية المبحوثة 245 أسرة تمثل عينة الدراسة، ولتحليل بيانات هذه الدراسة تم استخدام كل من التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الإرتباط البسيط والانحدار الخطي المتعدد، والنموذج المخُتزل (الانحدار التدرجي الصاعد). وقد توصل البحث إلى العديد من النتائج كان من أهمها ما يلي: أظهرت النتائج أن معظم المبحوثين يدركون معنى مفهوم الحماية الاجتماعية، كما أوضحت الدراسة أنه يوجد 27 أسلوب من أساليب الحماية الاجتماعية وكان متوسط درجة الاستفادة منها يتراوح ما بين (1.22- 2.63) درجة، وكان أعلى الأساليب استفادة هي حق الريفيين في التصويت والانتخابات بدرجة متوسطة قدرها 2.63 درجة، وكان أقلها هو أسلوب مشاركة الريفيين في المشروعات التنموية بدرجة متوسطة قدرها 1.22 درجة. أوضحت نتائج الدراسة أن المتغيرات المُستقلة العشر المدروسة مجتمعة تفسر نحو 31.1% من التباين الكلي في الدرجة الكلية لاستفادة المبحوثين من اساليب الحماية الاجتماعية.

الكلمات الاسترشادية: أساليب الحماية الاجتماعية، الحماية الاجتماعية، برامج الحماية الاجتماعية.

المحكمـــــون:

1- أ.د. أسامة متولي محمد محمود أستاذ الاجتماع الريفي، كلية الزراعة، جامعة الفيوم، مصر.

2- أ.د. ربيـع محمود علـي نوفـل أستاذ إدارة المنزل والمؤسسات، كلية الاقتصاد المنزلي، جامعة المنوفية، مصر.